



تدني النسبة يفتح باب التساؤلات حول طرق اجتياز اختبارات التخصص واللغة الإنجليزية

11% فقط المقبولون للتوظيف بالنفط من إجمالي المتقدمين

الأكاديمي للمتقدمين، حيث يراعى عند إعداد تلك الاختبارات المتوسط العام للمستوى الأكاديمي لخريجي تلك التخصصات، وفيما يتعلق بعدم اجتياز المتقدمين آخرين لتلك الاختبارات فقد يعزى ذلك إلى عدم جهوزيتهم لأداء الاختبارات مقارنة بقرنائهم المجتازين، ولا يعود الأمر إلى صعوبة أسئلة الاختبارات.

وأوضحت أن ما تقوم به «البتترول» وشركاتها من عرض لمراحل الاختبارات يقفل باب الاتهامات بالحيازة والتدخل في عملية التوظيف، ويسمح للمتقدمين بالاطلاع على النتائج بكل شفافية.

هذا، ويتم تعيين المواطنين في الشركات النفطية بإحدى طريقتين، أولها تعيين مباشر على سلم الدرجات والمراتب الموحد في القطاع النفطي والمعمول به في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها حسبما تقتضيه مصلحة العمل وتسمح به الشواغل الوظيفية المتاحة سنويا في ميزانيتها سواء كانت ناجمة عن تطبيق سياسة توظيف الوظيفية وأحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة أو كانت مدرجة أصلا لهذه الغاية، وثانيتها تعيين على عقود المقاولين ويهدف هذا النظام توفير المزيد من الفرص للعمل أمام الشباب الكويتي.

جدول يوضح عدد الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين لدى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها النفطية التابعة		
اسم الجهة	عدد الموظفين	
	كويتي	غير كويتي
مؤسسة البترول الكويتية	703	1
شركة نفط الكويت	9547	1832
شركة البترول الوطنية الكويتية	5401	657
شركة صناعة الكيماويات البترولية	305	23
شركة ناقلات النفط الكويتية	584	29
الشركة الكويتية لنفط الخليج	746	11
الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية	198	39
شركة البترول الكويتية العالمية	164	3
الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة	1134	76

إيجابيا لدى المتقدمين، بالإضافة إلى تواصل العديد من الجهات بالدولة مع «البتترول» للاستعانة بالتجربة وطلب اجراءات الاختبارات لديهم من خلال التعاون المشترك. ونكرت ان اختبارات التخصص في القطاع النفطي يتم اعدادها من قبل جامعة الكويت كونها الجهة الأكاديمية الرسمية في الدولة، حيث يقوم بإعدادها نخبة من الأكاديميين لقياس المستوى



أحمد مغربي

تحرص مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة على استقطاب أفضل الكفاءات الوطنية للعمل في القطاع النفطي، ولذلك تعمل على تنفيذ اختبارات تخصص ولغة إنجليزية دقيقة للغاية كشرط أساسي على المتقدم اجتيازها، خاصة أن اختبار التخصص الذي يعتبر وسيلة تحديد المستوى الأكاديمي في المجال المطلوب تتباين فيه مستوى الجامعات في مختلف أنحاء العالم على الرغم من كونها معتمدة من الجهات المختصة في الدولة.

تلك المعايير التي وضعتها «البتترول» وشركاتها التابعة تهدف لانتقاء أفضل الكفاءات، حيث لا يمكن للمؤسسة ان تقوم بتعيين جميع خريجي الهندسة أو المجتازين للاختبارات الادارية، لأن ذلك سيكون على حساب تخصصات أخرى يحتاجها القطاع وهو ما سيؤثر سلبا على أعمال القطاع النفطي ويخلق الحاجة إلى إعادة تأهيلهم وتدريبهم وتوظيفهم في وظائف لا تتماشى مع مجال تخصصاتهم.

ووفقا لبيانات حصلت عليها «الانباء» فإن عدد المتقدمين للتوظيف في القطاع النفطي وتحديدا في مؤسسة البترول

الكويتية وشركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) منذ عام 2016 قد بلغ 37878 متقدم تم قبول 4226 موظف فقط أي بنسبة قبول بلغت 11% فقط، علما بأن عدد المجتازين للاختبارات والمقابلة في العدد الجمالي قد بلغ 6796 متقدما. وقالت مصادر نفطية ان

■ **مؤسسة البترول:** اختبارات التخصص والإنجليزية شرط أساسي على المتقدم اجتيازها تحقيقاً للشفافية.. نظام إلكتروني للاختبارات يظهر نتيجة الاختبار تلقائياً بمجرد الانتهاء

■ **اختبارات التخصص من قبل جامعة الكويت وبراى فيها المتوسط العام للمستوى الأكاديمي**

■ **أصداء إيجابية لبرامج الاختبارات في القطاع.. وجهات بالدولة طلبت الاستعانة بالتجربة**

مباشرة بمجرد انتهائه من الاختبار تحقيقاً لبدأ الشفافية، مشيرة إلى ان هذه الاجراءات لاقت صدى الإختبارات ويتم من خلاله احتساب المجموع النهائي لنتيجة الاختبار تلقائياً وتظهر النتيجة للمتقدم نظاما إلكترونيا متطورا لتقييم

مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تستخدم نظاما إلكترونيا متطورا لتقييم

2671 وافداً في النفط

أظهرت البيانات ان عدد الوافدين العاملين في القطاع النفطي بلغ 2671 وافدا، يتركز أغلبهم في شركة نفط الكويت بواقع 1832 وافدا والبتترول الوطنية بواقع 657 وشركة «كيبك»، بنحو 76 موظفا، ومؤسسة البترول (المبنى الإداري) بموظف واحد فقط، وصناعة الكيماويات البترولية بـ23 وافدا وناقلات النفط بـ29 وافدا ونفط الخليج بنحو 11 وافدا، وأخيرا شركة كوفيك بنحو 39 موظفا والبتترول العالمية بـ3 وافدين.

عدد المتقدمين للوظائف المعلن عنها من المواطنين والمواطنات منذ عام 2016

الجهة	عدد المتقدمين	عدد المستوفين لشروط الإعلان	عدد المجتازين للاختبارات والمقابلة	عدد المقبولين
مؤسسة البترول الكويتية	8319	4582	1160	755
شركة نفط الكويت	10053	4149	2140	2041
شركة البترول الوطنية الكويتية	14975	11004	3150	1395
الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة	4531	833	346	35

18,7 ألف كويتي في القطاع النفطي

كشف آخر البيانات الرسمية التي حصلت عليها «الانباء» ان عدد الكويتيين العاملين في القطاع النفطي قد بلغ 18782 مواطنا، يتركز أغلبهم في شركة نفط الكويت بواقع 9547 موظفا والبتترول الوطنية بواقع 5401 موظف وشركة «كيبك» بنحو 1134 موظفا، ومؤسسة البترول (المبنى الإداري) بنحو 703 موظفين وصناعة الكيماويات البترولية بـ305 موظفين وناقلات النفط بـ29 موظفا ونفط الخليج بنحو 746 موظفا وأخيرا شركة كوفيك بنحو 198 موظفا والبتترول العالمية بـ164 موظفا.

«بلومبيرغ»: البلاد بصد الإعلان عن سعر بيع نفطها خلال الأيام المقبلة

الكويت تسعى إلى تسوية خلافات «أوبك+»

الإخبارية أن الكويت ستعلن خلال الأيام المقبلة عن أسعار البيع الرسمية لنفطها شأنها شأن كبار المنتجين الآخرين في الشرق الأوسط مثل قطر والعراق، مشيرة إلى أن هؤلاء المصدرين عادة ما يحذون حذو المملكة العربية السعودية في إستراتيجية التسعير الخاصة بهم.

جاء ذلك في سياق تحليل للوكالة قالت فيه ان بعض شركات تكرير النفط الآسيوية تخطط لطلب كميات خام بموجب اتفاقيات تعاقدية كاملة من المملكة العربية السعودية، على الرغم من قيام المملكة برفع الأسعار لشهر أغسطس، وذلك في ضوء عدم توافر مصادر بديلة كافية أرخص لتوفير النفط الخام.

وفي التفاصيل، قالت الوكالة إن «أرامكو» السعودية رفعت سعر البيع الرسمي لخامها العربي الخفيف الرئيسي إلى آسيا تسليم الشهر المقبل بأكبر نسبة منذ يناير الماضي بعد انهيار محادثات «أوبك+» لتعزيز الإنتاج، وتعتبر الخامات من الدرجات البديلة من الولايات المتحدة أو بحر الشمال أكثر تكلفة حالا، ما يقلص الخيارات أمام المصافي الآسيوية التي تسعى للحد من ارتفاع التكاليف.

نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر في «أوبك+»، أن الكويت تعمل على التوصل إلى تسوية للخلاف بين السعودية والإمارات بشأن إنتاج النفط، مشيرة إلى أن روسيا تقود مساعي لحل خلاف بين السعودية والإمارات للمساعدة بعقد اتفاق لزيادة إنتاج النفط. ونكرت 3 مصادر في «أوبك+» أن روسيا تقود مساعي لتسوية خلاف بين السعودية والإمارات من أجل المساعدة في إبرام اتفاق لزيادة إنتاج النفط في الأشهر المقبلة، بينما لم تحدد أوبك وحلفاؤها حتى الآن موعدا لاجتماعهم القادم.

وقال أحد المصادر الثلاثة: «لدينا وقت للتوصل إلى قرار، ويحدونا الأمل أننا سنجتمع الأسبوع المقبل وسيتم إبرام اتفاق»، فيما قال المصدران الآخران لـ «رويترز»: إن الكويت تعمل أيضا لتسوية الخلافات بين السعودية والإمارات، بينما أفاد مصدران مختلفان في «أوبك+» بأنه لم يحدث تقدم في المفاوضات ولم يتم اقتراح موعد جديد لاجتماع.

وفي سياق آخر، نكرت وكالة بلومبيرغ

أصوله تشكل نحو 420% من الناتج المحلي الاسمي.. ويأتي بعد «جهاز أبوظبي للاستثمار» صاحب الصدارة

«موديز»: «احتياطي الأجيال» ثاني أكبر صندوق سيادي عالمياً من حيث نسبة الأصول إلى الناتج المحلي



وأشارت الوكالة إلى ان الدين الحكومي العام الكويتي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) يبلغ 11,6%، فيما بلغ كنسبة من الإيرادات 43,6%، أما دفعات الحكومة للفوائد أو خدمة الدين العام (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) فتبلغ 0,3%، وتشكل هذه (كنسبة من الإيرادات) نسبة 1,1% وفقاً للوكالة. وقالت الوكالة إن دولا عديدة حاولت محاكاة أو تطبيق نظام النرويج لإدارة دخل مواردها الطبيعية الذي يعتبره البعض نموذجا، غير أن النجاح لم يحالف الكثير منها، فيما كان نجاح بعض هذه الدول أقل بشكل عام إما بسبب ضعف قوتها المؤسساتية أو انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي.

ويشار في هذا الصدد إلى أن وزارة المالية النرويجية تضطلع بالمسؤولية الرسمية عن إدارة الصندوق، بينما يتولى بنك Norges Bank إدارة التشغيلية.

اعتبرت وكالة موديز العالمية للتصنيف الائتماني في تقرير أصدرته أمس، أن صندوق الأجيال القادمة الكويتي ثاني أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم من حيث نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وقالت أن أصوله تشكل نحو 420% من الناتج المحلي الاسمي، ويأتي بعد جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يصل في المركز الأول، حيث تساوي أصوله حوالي 425% من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي، علما أن الكويت مصنفة من قبل الوكالة عند مستوى (A1) مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما حل صندوق الثروة السيادية النرويجي، الذي يعتبر أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم من حيث القيمة، في المركز الثالث وينسب أصول تبلغ 320% من الناتج المحلي الإجمالي الاسم حسب تقديرات عام 2020.

«أوكسفورد بيزنس غروب»: المؤسسات بالمنطقة تسعى لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية

البنوك الخليجية مقبلة على موجة اندماجات للتخلص من تداعيات «كورونا»



الآثار السلبية طويلة الأمد للجائحة ستكون محسوسة بشكل خاص في الإمارات وعمان والبحرين

منطقة الشرق الأوسط حتى الآن بين مجموعة من البنوك الإماراتية، والذي نتج عنه ثالث أكبر بنك إماراتي بأصول تقدر بنحو 114,4 مليار دولار. ويتوقع العديد من المحللين أن يستجيب القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي بالمثل لوباء فيروس كورونا بزيادة نشاط الاندماج والاستحواذ، حيث تسعى المؤسسات إلى تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية. وقالت مجموعة أوكسفورد بيزنس غروب، إنه إضافة إلى تركيز كبير من النشاط على الإمارات بعد عقدين من غياب الاندماجات المصرفية، فقد شهدت السعودية تطورات رئيسية في الآونة الأخيرة شملت عمليات اندماج أخرى في أوساط البنوك. وشهدت قطر أيضا نشاطا مهما في هذا المضمار عقب انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء المنطقة، حيث أعلن مصرف الريان عن اندماج محتمل مع بنك الخليجي التجاري في 30 يونيو من العام الماضي- وهو إعلان أدى إلى ارتفاع أسهم الخليجي.

حالة استكمالها سادس أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي، بأصول تزيد على 100 مليار دولار، ومن المهم أيضا أن يؤدي هذا الارتباط إلى تحويل أكبر بنك في البحرين إلى مؤسسة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، في إشارة إلى استمرار نمو هذا القطاع.

وأشار تقرير في مارس الماضي إلى أن الآثار السلبية طويلة الأمد لصدمة عام 2020، والتي من المحتمل أن تكون محسوسة بشكل خاص في الإمارات، وسلطنة عمان والبحرين، وأقل من ذلك في السعودية وقطر، وأن الموجة الثانية من عمليات الاندماج والاستحواذ يمكن أن كتسح المنطقة بشكل أكبر، حيث يصبح التأثير الكامل للبيئة الاقتصادية الضعيفة أكثر وضوحا.

ولتأتي الموجة الثانية في أعقاب سلسلة سابقة من عمليات الاندماج والاستحواذ في المنطقة، والتي شوهت بشكل بارز في الإمارات والتي نجمت عن انخفاض أسعار النفط في عام 2014، وجاء الارتباط الرمزي بشكل خاص في 2019 مع أكبر اندماج في

نكرت مجموعة أوكسفورد بيزنس غروب (OBG)، أنه بعد أكثر من عام من الظهور الأول لوباء فيروس كورونا، يشهد القطاع المصرفي الخليجي زيادة في عمليات الاندماج والاستحواذ، حيث تواصل البنوك التعامل مع التداعيات الاقتصادية السلبية للجائحة.

وفي الواقع كانت «OBG» قد توقع في مايو 2020، أن تؤدي صدمة جائحة كورونا وانهايار أسعار النفط إلى تسريع التوجه نحو عمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك الخليجية، حيث تتوقع معظم المؤسسات ربحية مقيدة على الرغم من الأداء الجيد في مؤشرات المخاطر.

وأشارت المجموعة إلى أنه في الكويت، تم تأجيل استحواذ بيت التمويل الكويتي «بيتك» على البنك الأهلي المتحد في البحرين بسبب انتشار وباء كورونا، وحتى الآن لم يتم الإعلان عن جدول زمني لاستئناف عملية الاندماج، التي ستنشئ في

محمود عيسى